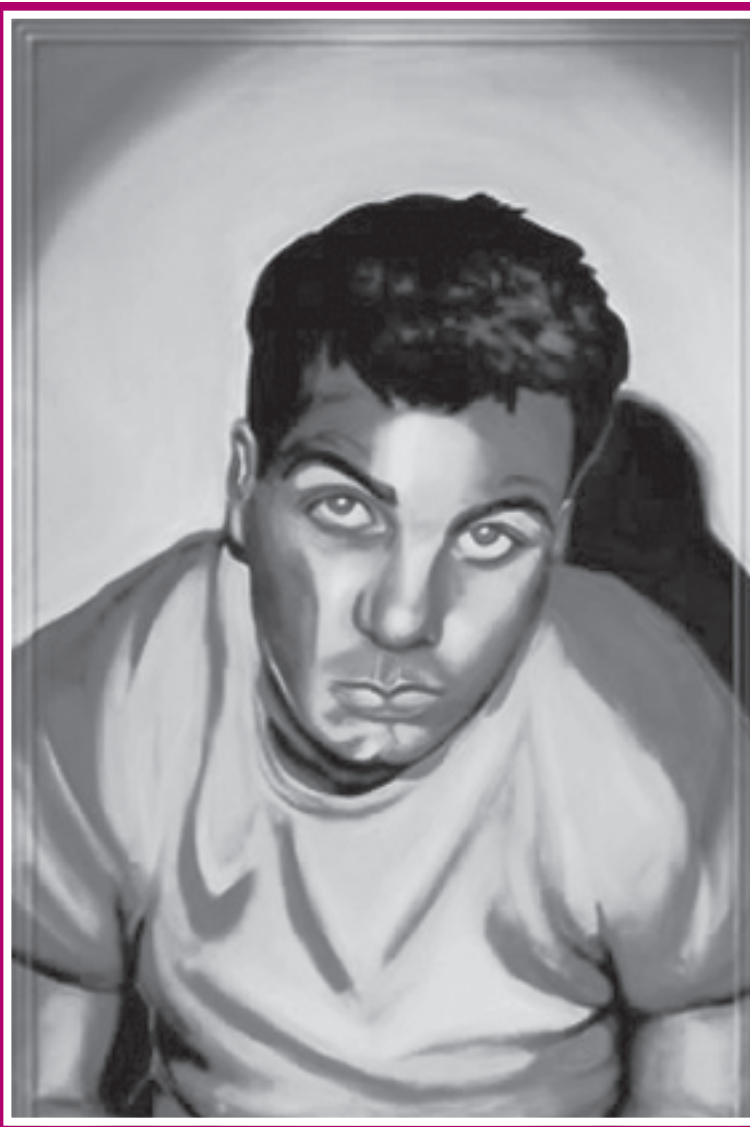


العادة السرية بين الطب والدين



التعريف :

واللفظ الأكثر شيوعاً في العصر الحالي هو العادة السرية أما في العصور السابقة فقد كانت تستخدم كلمات أخرى للتعبير عن هذا الفعل ، وفي اللغة العربية يسمى "استمناً" عند الذكور و"تبظراً" عند الإناث ، وهو يعنى بذلك بقصد للأعضاء التناسلية مع تخیلات جنسية أو بدونها للوصول إلى درجة الإنزال (القذف) . وفي هذه الدراسة قد نستخدم مصطلح العادة السرية أو الاستمناء . كمرادفين للدلالة على نفس الفعل .

معركة العادة السرية:

بسبب تضارب الآراء الطبية والدينية يدخل الكثير من المراهقين والشباب في صراع مرير ومؤلم مع العادة السرية فهم يقعون تحت ضغط وإلحاح الغريزة الجنسية وفي نفس الوقت لا يجتهدون منصرفاً طبيعياً مشروعاً لها فيلجأون للعادة السرية وربما ينغمسون فيها ، ثم تطاردهم أفكار بأن ما فعلوه يؤدي إلى ضعفهم العام وهزالهم واصفرار وجوههم وحب الشباب المنتشر لديهم ، والدمايل التي تصيبهم ، وضعف بصرهم ، والرغبة في أطرافهم ، قلة تركيزهم وتوهانهم وشرودهم . ثم يزداد الأمر صعوبة ويزداد الضغط على أعصابهم حين يسمعون أن الاستمناء حرام ، هنا تتور مشاعر الذنب وربما تستمر لسنوات ، وتحدث حالة من ضعف تقدير الذات والإحساس بالدونية والقدرة ولضعف والهوان .

وقد كان بعض علماء النفس يعتقدون أن حالات النهك العصبي (الشعور بالإرهاق والتعب والضعف) قد يسببها إدمان العادة السرية . وقد ثبت بعد ذلك من الأبحاث العلمية أن تلك الحالة من الإرهاق والتعب يكمن وراءها مشاعر الخوف والذنب والصراع المرير مع الرغبة والعجز عن تصريفها أو التسامى بها . كل هذا يشكل استنزافاً لقوى الشخص . ونظراً لاعتقاد الشخص على الاستمناء واعتقاده بأنه مرفوض دينياً واجتماعياً وطبياً ومع ذلك يمارسه ، فإن ذلك يؤدي إلى حالة من الإزدواجية حيث يظهر أمام المجتمع في صورة الشخص المذهب المطيع ، وحين يخلو إلى نفسه يفعل عكس هذا تماماً ، وهنا تتسرب في أعماقه فكرة أنه منافق أو مخادع أو جبان ، وترتبط لديه مشاعر اللذة (أي لذة) بالشعور بالإثم والعار .

الموقف الطبى :

وهذا الموقف يعكسه المعلومات المتوفرة في المراجع العلمية ، ونحاول أن نوجزه فيما يلي :

معدلات وإشكاليات :

لا يوجد نشاط جنسى مثير للجدل والنقاش وعلامات التحذير وفي ذات الوقت يمارس على مستوى كبير مثل العادة السرية ، فعلى الرغم من كل الاعتبارات الدينية والاجتماعية والأخلاقية والطبية وشبه الطبية إلا أن الثابت من الإحصاءات (خاصة تلك التي أجراها ألفريد كنزى) فإن تقريبا كل الرجال وثلاثة أرباع النساء قد مارسوا تلك العادة في فترة من فترات حياتهم ، وبعضهم استمر يمارسها بقية حياته في حين توقف الآخرون . وقد قمت بعض الدراسات الأحدث في بعض المجتمعات الغربية لقراءة الظاهرة إحصائياً فوجد أن ٨٨% في سن الخامسة عشرة يمارسون العادة السرية (الاستمناء) . وأن هذه النسبة تقل مع التقدم في العمر . ووجد أيضا أن نصف غير المتزوجين من الرجال والنساء يمارسونها حتى سن الخمسين وما بعدها ، وقد يستمر الرجل في ممارستها حتى مراحل متأخرة من عمره . ولا توجد - حسب علمي - دراسات منضبطة في المجتمعات العربية والإسلامية توضح لنا نسبة من يمارسون ذلك من الرجال والنساء ، وهناك صعوبة في مثل هذه الدراسات حيث تؤدي الوصمة الاجتماعية والموقف الأخلاقي والديني إلى ميل الناس لإخفاء هذا الأمر . وبذلك تصبح النتائج غير عاكسة للحقيقة ، وهذا مما يجعل الباحثين في العلوم النفسية عازقين عن القيام بدراسات في مثل هذه المسائل ، ولكن الملاحظات الطبية والحياتية اليومية تؤكد انتشار هذا الأمر بشكل واسع خاصة لدى الشباب الذي يعيش أزمة التعرض للمغريات ليل نهار على الفضائيات وفي الإنترنت والشارع في الوقت الذي لا تتاح له فرصة الزواج - إن أتاحت - إلا في وقت متأخر من عمره ، ومن هنا كانت أهمية دراسة هذا الموضوع برؤى متعددة ومحايدة .

ما هو حكم الشرع في العادة السرية (الاستمنا)

غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (المؤمنون ٥-٧) . فلا شك أن الآية تنفي ما وراء الزوجة وملك اليمين حرام ، بالاستمنا باليد هو مما وراء ذلك ، وإلى هذا الرأي ذهب الإمام مالك والجمهور . لكن الإمام أحمد بن حنبل اعتبر المنى فضلة من فضلات الجسم ، فجاز إخراجها كالفصد وقد أيد في ذلك الإمام ابن حزم .

لكن فقهاء الحنابلة قيدوا هذا الجواز بأمرين :

الأول : خشية الوقوع في الزنى الثاني : عدم القدرة على الزواج

ويرى الدكتور يوسف القرضاوي ويوافقه في ذلك الشيخ محمد الغزالي والشيخ

حسن بن مخلوف والدكتور سعيد رمضان البوطي رئيس قسم الفقه بجامعة دمشق والدكتور عبدالعزيز الخياط عميد كلية الشريعة بالجامعة الأردنية والشيخ علي الطنطاوي وغيرهم ، يرى كل هؤلاء أنه من الأولى الأخذ برأي الإمام أحمد بن حنبل في حالات ثورات الغريزة وخشية الوقوع في الحرام كشباب يتعلم أو يعمل غريباً عن وطنه في أوروبا أو أمريكا أو غيرها ولا سيما وأسباب الإغراء أمامه كثيرة وهو يخشى على نفسه الفتنة ، فلا جرم عليه أن يلجأ إلى هذه الوسيلة (غير الطبيعية) يطفئ بها ثوران الغريزة على ألا يسرف فيها أو يتخذها عادة .. وينصح هؤلاء الأساتذة الشباب الذين يتعرضون لمثل هذه الحالات باللجوء إلى المراكز الإسلامية والاندماج في أنشطتها ومجتمعاتها الطبية والإكثار من صوم أيام الإثنين والخميس وغيرها إذا تهيأت لهم الفرصة (انتهى كلام الدكتور عبدالحليم عويس في موسوعة الفقه الإسلامي) .

الاستمنا بعد الزواج :

قد يستمر بعض المتزوجين في ممارسة الاستمنا بعد زواجهم ، وهناك أربعة أنماط لهذا الاستمرار : ١ - أن يكون في فترات ابتعاد الزوجين عن بعضهما جسدياً بسبب السفر أو الحيض أو النفاس أو المرض . وفي هذه الحالة يتوقف الاستمنا عند زوال السبب .

٢ - أن يفضل أحد الزوجين على العلاقة الزوجية الطبيعية ، ويرجع ذلك إلى اعتياده (أي الاستمنا) أو إدمانه ، أو الفشل في إقامة علاقة مشبعة مع آخر ، والاكتفاء أو الميل للإشباع الذاتي ، وقد يكون هذا في

الزنى ، أو خوفاً على صحته ، ولم تكن له زوجة أو أمة ، ولم يقدر على الزواج ، فإنه لا حرج عليه .

وأما ابن حزم فيرى أن الاستمنا مكروه ولا إثم فيه ، لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح بإجماع الأمة كلها ، وإذا كان مباحاً فليس هنالك زيادة على المباح إلا التعمد لنزول المنى ، فليس ذلك حراماً أصلاً ، لقوله تعالى : " وقد فصل الله لكم ما حرم عليكم " (الأنعام ١١٩)

وليس هذا مما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال لقوله تعالى : " خلق لكم ما في الأرض جميعاً " . قال : وإنما

كره الاستمنا لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل ، وروى لنا أن الناس تكلموا في الاستمنا فكرهته طائفة وأباحته أخرى ، وممن كرهه ابن عمر وعطاء ، وممن أباحه ابن عباس والحسن ، وبعض كبار التابعين ، وقال الحسن :

كانوا يفعلونه في المغازي " (انتهى كلام الشيخ سيد سابق) .

ورد في موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر التي يرأس تحريرها الدكتور عبدالحليم عويس (الجزء الثالث - دار الوفاء - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، صفحة ٦٢٠ - ٦٢١) في باب "مشكلات الجاليات الإسلامية في ضوء الفقه الإسلامي" ما يلي : " لا ينكر عاقل أن هذه العادة إنما هي عادة مردولة ، وأنها مما تنفر منه الفطرة السليمة . وقد ذهب كثير من العلماء إلى تحريم الاستمنا باليد ، ولا شك أن هذا التحريم هو الأصل خضوعاً

لنداء الفطرة التي توجب وضع هذه الطاقة الغالية في مصارفها الصحيحة ، وأيضاً لما يفهمه العقل المسلم من قوله تعالى "والذين هم لفروجهم حافظون ، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم

غير ملومين" فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارج ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

في كتابه "فقه السنة" (المجلد الثاني الطبعة الثامنة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، صفحة ٣٨٨-٣٩٠)

استمنا الرجل بيده مما يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب وحسن الخلق ، وقد

اختلف الفقهاء في حكمه : فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً ، ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات

وواجب في بعضها الآخر ، ومنهم من ذهب إلى القول بكرهه . أما

الذين ذهبوا إلى تحريمه فهم المالكية والشافعية والزيدية ، ووجبتهم في التحريم أن الله

سبحانه أمر بحفظ الفروج في كل الحالات ، إلا بالنسبة للزوجة وملك اليمين ، فإذا تجاوز المرء هاتين

الحالتين واستمنا كان من العادين المتجاوزين ما أحل الله لهم إلى ما حرمه عليهم ، يقول الله سبحانه :

"والذين هم لفروجهم حافظون (١) إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين" (٢) فمن ابتغى وراء ذلك

فأولئك هم العادون (معارج ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك أي غير الأزواج والإماء فأولئك هم العادون " أي المعتدون .

وقد استدلل الإمام الشافعي رحمه الله ومن وافقه على تحريم

الاستمنا باليد بهذه الآية الكريمة "والذين هم لفروجهم حافظون ، إلا

على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم " قال فهذا الصنيع خارج عن هذين القسمين ، وقد قال الله تعالى "فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم

العادون" ، وقد استأنسوا بحديث رواه الإمام الحسن بن عرفة في

جزئه المشهور حيث قال : حدثني علي بن ثابت الجزري عن مسلمة

بن جعفر عن حسان بن حميد عن أس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "سبعة لا ينظر

الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولا يجمعهم مع العالمين ويدخلهم النار في أول الداخلين إلا أن يتوبوا

ومن تاب تاب الله عليه : الناكح يده ، والفاعل والمفعول به ، ومدمن

الخمر ، والضارب والديه حتى يستغثا ، والمؤذي جيرانه حتى يلعنوه ، والناكح حليلة جاره " . هذا حديث

غريب وإسناده فيه من لا يعرف لجهالته والله أعلم (ابن كثير

تفسير القرآن العظيم ، الجزء الثالث ، دار المعرفة ، بيروت ، صفحة ٢٤٩٠) .

وقد اختلف العلماء حول المقصود من قوله تعالى " ما وراء ذلك "

كالتالي :

١ - الشافعية والمالكية : رأوا أن العادة السرية (الاستمنا) تدخل في " ما وراء ذلك " وبالتالي فإن من يرتكبها يكون من " العادون " وبالتالي فهي حرام . وهذا الحكم

يجعل العادة السرية في مقام الزنى ، ولم يقل بذلك أحد ، القول بالتحريم هنا لا يستند إلى دليل صريح .

٢ - الحنفية : رأوا أن " ما وراء ذلك " يقصد بها الزنا فقط ، وبالتالي فإن العادة السرية مكروهة ، وأن ممارستها تنتقل من الكراهة إلى الإباحة بثلاثة شروط :

١ - أن يلجأ إليها الشخص خشية الوقوع في الفاحشة

٢ - أن من يقوم بها يكون غير متزوج

٣ - أن يمارسها لتصريف الشهوة إذا غلبته وليس لإثارة الشهوة الكامنة

ويقول الشيخ سيد سابق عن أحكام الاستمنا (العادة السرية)

١ - أن يلجأ إليها الشخص خشية الوقوع في الفاحشة

٢ - أن من يقوم بها يكون غير متزوج

٣ - أن يمارسها لتصريف الشهوة إذا غلبته وليس لإثارة الشهوة الكامنة

ويقول الشيخ سيد سابق عن أحكام الاستمنا (العادة السرية)

١ - أن يلجأ إليها الشخص خشية الوقوع في الفاحشة

٢ - أن من يقوم بها يكون غير متزوج

٣ - أن يمارسها لتصريف الشهوة إذا غلبته وليس لإثارة الشهوة الكامنة

ويقول الشيخ سيد سابق عن أحكام الاستمنا (العادة السرية)

١ - أن يلجأ إليها الشخص خشية الوقوع في الفاحشة

٢ - أن من يقوم بها يكون غير متزوج

٣ - أن يمارسها لتصريف الشهوة إذا غلبته وليس لإثارة الشهوة الكامنة



ما هو حكم الشرع في العادة السرية (الاستمنا)

غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (المؤمنون ٥-٧) . فلا شك أن الآية تنفيده ما وراء الزوجة وملك اليمين حرام ، بالاستمنا باليد هو مما وراء ذلك ، وإلى هذا الرأي ذهب الإمام مالك والجمهور . لكن الإمام أحمد بن حنبل اعتبر المنى فضلة من فضلات الجسم ، فجاز إخراجه كالفصد وقد أيد في ذلك الإمام ابن حزم .

لكن فقهاء الحنابلة قيدوا هذا الجواز بأمرين :

الأول : خشية الوقوع في الزنى الثاني : عدم القدرة على الزواج

ويرى الدكتور يوسف القرضاوي ويوافقه في ذلك الشيخ محمد الغزالي والشيخ

حسنين مخلوف والدكتور سعيد رمضان البوطي رئيس قسم الفقه بجامعة دمشق والدكتور عبدالعزيز الخياط عميد كلية الشريعة بالجامعة الأردنية والشيخ على الطنطاوي وغيرهم ، يرى كل هؤلاء أنه من الأولى الأخذ برأي الإمام أحمد بن حنبل في حالات ثورات الغريزة وخشية الوقوع في الحرام كشباب يتعلم أو يعمل غريباً عن وطنه في أوروبا أو أمريكا أو غيرها ولا سيما وأسباب الإغراء أمامه كثيرة وهو يخشى على نفسه الفتنة ، فلا جرم عليه أن يلجأ إلى هذه الوسيلة (غير الطبيعية) يطفئ بها ثوران الغريزة على ألا يسرف فيها أو يتخذها عادة .. وينصح هؤلاء الأساتذة الشباب الذين يتعرضون لمثل هذه الحالات باللجوء إلى المراكز الإسلامية والاندماج في أنشطتها ومجتمعاتها الطبية والإكثار من صوم أيام الإثنين والخميس وغيرها إذا تهيأت لهم الفرصة (انتهى كلام الدكتور عبدالحليم عويس في موسوعة الفقه الإسلامي) .

الاستمنا بعد الزواج :

قد يستمر بعض المتزوجين في ممارسة الاستمنا بعد زواجهم ، وهناك أربعة أنماط لهذا الاستمرار : ١ - أن يكون في فترات ابتعاد الزوجين عن بعضهما جسدياً بسبب السفر أو الحيض أو النفاس أو المرض . وفي هذه الحالة يتوقف الاستمنا عند زوال السبب .

٢ - أن يفضل أحد الزوجين على العلاقة الزوجية الطبيعية ، ويرجع ذلك إلى اعتياده (أي الاستمنا) أو إدمانه ، أو الفشل في إقامة علاقة مشبعة مع آخر ، والاكتفاء أو الميل للإشباع الذاتي ، وقد يكون هذا في

الزنى ، أو خوفاً على صحته ، ولم تكن له زوجة أو أمة ، ولم يقدر على الزواج ، فإنه لا حرج عليه .

وأما ابن حزم فيرى أن الاستمنا مكروه ولا إثم فيه ، لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح بإجماع الأمة كلها ، وإذا كان مباحاً فليس هنالك زيادة على المباح إلا التعمد لنزول المنى ، فليس ذلك حراماً أصلاً ، لقوله تعالى : " وقد فصل الله لكم ما حرم عليكم " (الأنعام ١١٩)

وليس هذا مما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال لقوله تعالى : " خلق لكم ما في الأرض جميعاً " . قال : وإنما

كره الاستمنا لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل ، وروى لنا أن الناس تكلموا في الاستمنا فكرهته طائفة وأباحته أخرى ، وممن كرهه ابن عمر وعطاء ، وممن أباحه ابن عباس والحسن ، وبعض كبار التابعين ، وقال الحسن :

كانوا يفعلونه في المغازي " (انتهى كلام الشيخ سيد سابق) .

ورد في موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر التي يرأس تحريرها الدكتور عبدالحليم عويس (الجزء الثالث - دار الوفاء - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، صفحة ٦٢٠ - ٦٢١) في باب "مشكلات الجاليات الإسلامية في ضوء الفقه الإسلامي" ما يلي : " لا ينكر عاقل أن هذه العادة إنما هي عادة مردولة ، وأنها مما تنفر منه الفطرة السليمة . وقد ذهب كثير من العلماء إلى تحريم الاستمنا باليد ، ولا شك أن هذا التحريم هو الأصل خضوعاً

لنداء الفطرة التي توجب وضع هذه الطاقة الغالية في مصارفها الصحيحة ، وأيضاً لما يفهمه العقل المسلم من قوله تعالى "والذين هم لفروجهم حافظون ، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم

لا يفرغون منها فحشوا ولا يأتونها من قبلها ولا من خلفها ، فأولئك هم المتقون " (النور ٢١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

في كتابه "فقه السنة" (المجلد الثاني الطبعة الثامنة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، صفحة ٣٨٨ - ٣٩٠)

استمنا الرجل بيده مما يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب وحسن الخلق ، وقد

اختلف الفقهاء في حكمه : فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً ، ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات

وواجب في بعضها الآخر ، ومنهم من ذهب إلى القول بكرهه . أما

الذين ذهبوا إلى تحريمه فهم المالكية والشافعية والزيدية ، ووجبتهم في التحريم أن الله سبحانه أمر بحفظ الفروج في كل

الحالات ، إلا بالنسبة للزوجة وملك اليمين ، فإذا تجاوز المرء هاتين الحالتين واستمنا كان من العادين المتجاوزين ما أحل الله لهم إلى ما

حرمه عليهم ، يقول الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ يَحْفَظُونَ ﴾ (النور ٢١)

على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنا بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنا خوفاً على نفسه من

فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (معارف ٢٩-٣١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات والوجوب في بعضها الآخر فهم الأحناف ، فقد قالوا :

إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .



مراجع الدراسة:

١- القرآن الكريم
٢- الإمام الحافظ أبي
كثير القرشي
الدمشقي (المتوفى
سنة ٧٧٤هـ). تفسير
القرآن العظيم، الجزء
الثالث، دار المعرفة
بيروت، لبنان، صفحة
٢٤٩-٢٥٠.

٣- السيد سابق
(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
فقه السنة، الجزء
الثاني، الطبعة
الثامنة، دار الكتاب
العربي، بيروت، لبنان،
صفحة ٣٨٨-٣٩٠.

٤- عبد الحليم
عويس (١٤٢٦هـ-
٢٠٠٥م). موسوعة
الفقه الإسلامي
المعاصر، الجزء الثالث،
دار الوفاء، المنصورة
مصر، صفحة ٦٢٠-٦٢١.

٥- عبد المنعم الحفنى
(١٩٩٢). الموسوعة
النفسية الجنسية.
الطبعة الأولى، مكتبة
مدبولي، القاهرة

Sadock, B and
Sadock, V (2004).
Synopsis of
Psychiatry. Vol. 2,
ninth edition,
Williams and
Wilkins, New York



كثير من العلماء حرموا الاستمناء باليد وهذا التحريم هو الأصل.

السيطرة على ممارسة هذه العادة من ناحية وإحساسه بالوقوع في الحرام من ناحية أخرى .

٣ - أن العادة السرية ليست من فضائل الأعمال ولا من مكارم الأخلاق، ومع هذا قد تكون مخرجاً مؤقتاً لطاقة لم تجد مصدراً مشروعاً تنصرف فيه، أو إشباعاً لاحتياجات ملحة، أو تخفيفاً لضغط غريزي، وذلك في ظروف بعينها وبشرط أن يسعى الإنسان لتجاوزها إلى مصادر التصريف والإشباع والاستمتاع والإمتاع بالطرق الطبيعية والمشروعة والمثمرة، وقد تكون حراماً واستنزافاً لطاقة غالية حين تصبح بديلاً لتلك الطرق (كما نفهم من آراء الفقهاء التي سبق استعراضها) . وعلى كل مجتمع أن يعيد بناء منظومته بحيث يتيح الإشباع المشروع للغرائز والاحتياجات بشكل متوازن وأن يخفف من عوامل الإثارة الحسية المشعلة للغرائز والمصحوبة - في تناقض عجيب - بصيحات تحذير وترهيب وترويع.

٤ - أن مجالات الرؤية المتسعة والإدراك متعدد المستويات للحياة والوجود، والإبداع والعمل والسعي لعمارة الأرض ونفع الناس في رضا الله يجعل أمراً مثل العادة السرية وغيرها يأخذ حجمه الطبيعي فلا يستلزم كل هذا الغنى ولا يستغرق تفكير الشباب أو الكبار ولا يستهلك طاقتهم حيث تكون معالي الأمور قد سبقوا واستحوذت على الإهتمام والطاقة فصرفتهما فيما ينفع الناس ويمكث في الأرض .

فيما بعد، وربما تكون تقريراً للضغط الجنسي حين لا تكون هناك وسيلة أخرى للتفريغ .

٢ - وعلى مستوى الآراء الشرعية نلاحظ ما يلي :

١ - أن العادة السرية من الأمور المسكوت عنها وعلى الأقل التي لم تذكر بتفصيل كأحد المحرمات صراحة، ويمكن أن تفسر هذا السكوت أو عدم التفصيل بشيئين : الأول : أن حكمة الله اقتضت عدم التضييق على الناس في أمر يعرف بعلمه صعوبة التحكم فيه بشكل مطلق وفي كل الأحوال ، الثاني : انشغال الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم بالأمور الهامة والحيوية في الحياة كالجهاد والعبادات والعمل ونشر الدين، ولم يعيروا ظاهرة الاستمناء اهتماماً كبيراً، ولذلك لم تشكل أمراً يستحق الإنشغال أو السؤال .

٢ - أن اجتهادات الأئمة تدرجت من الوجوب إلى المباح في ظروف معينة إلى المكروه إلى الحرام في ظروف أخرى، وأن تلك الظروف تتوقف على أحوال الشخص وتقديره لاحتياجه أو اضطرابه . وهذا الأمر يلقي بالمسئولية على الشخص وفي نفس الوقت يحترم ظروفه وتقديراته، ويبتعد عن التعميم في هذا الأمر . ومع هذا نجد العلماء المحدثين يصدرن أحكاماً تعميمية في مسألة العادة السرية وأغلبها يميل نحو التحريم، وهذا يضع الناس في صراع مع أنفسهم وبعضهم يصل إلى حد الصراع المرضى بسبب فشله في

بعض الشخصيات النرجسية أو الشخصيات المنطوية والتجنبية، أو نتيجة نفور من الشريك أو مكابدة له أو عدوان عليه . وبعض الأزواج يقررون أنهم يجدون في الاستمناء متعة أكثر من العلاقة الزوجية خاصة أنهم يكونون أحراراً في تخيلاتهم ورسم الصور والسيناريوهات التي يحبونها أثناء ذلك، وربما يكون لدى بعضهم ميول جنسية مثلية فيفضلون الاستمناء مع تخیلات جنسية مثلية على العلاقة بالجنس الآخر .

٣ - أن يمارسه أحد الزوجين بمساعدة الآخر، وفيه إشارة إلى ميول نرجسية وإلى التعلق بخیالات الطفولة والمراهقة بديلاً عن العلاقات الأكثر نضجاً . وقد يكون هذا شيئاً مقبولاً إذا تم بطريقة تبادلية كوسيلة للإستمتاع بين الطرفين

٤ - أن يرتبط الاستمناء بممارسة سلوك مرضي مثل الإستعراء (بأن يظهر الشخص أعضائه التناسلية أمام الآخرين ويجد متعة في ذلك) أو التلصص (بأن يتلصص على أحد يغير ملابسه فيراه عارياً أو على زوجين يمارسان الحب)، أو يكون الشخص مريضاً نفسياً (كالفصام والهوس) فيفعل ذلك أمام الناس دونما إكتراث، وربما يفعله أمام محارمه .

واستمرار الاستمناء بعد الزواج بصورة منتظمة قد يسبب مشكلة لأنه يسرب الطاقة الجنسية بعيداً عن الشريك وبالتالي يؤثر على العلاقة بين الزوجين، وحين يكشف الشريك ذلك يعتبر ذلك إهمالاً له أو انتقاصاً من كيانه أو عدواناً عليه، إضافة إلى ما يتركه من نظرة احتقار إلى هذا الفعل غير الناضج وإلى من يقوم به.

كلمة أخيرة:

حتى لا يزداد الناس حيرة تجاه موضوع العادة السرية (الاستمناء) بعد استعراض الموقف الطبي والآراء الفقهية المختلفة، نحاول أن نوجز الأمر في نقاط محددة :

١ - على الرغم من عدم ثبوت علاقة مؤكدة بين العادة السرية وبين الأمراض النفسية أو الجسدية (باستثناء الحالات المرضية لممارسة العادة كأن تكون قهرياً أو يكون هناك إسراف شديد في ممارستها أو تكون بديلاً للعلاقة الزوجية الطبيعية)، إلا أن الأطباء لا يشجعون على ممارستها كما أنهم في نفس الوقت لا يأخذون موقفاً مبالغاً فيه في التخويف أو التحذير من آثارها، فهي في المنظور الطبي جزء من مراحل النمو النفسي والجنسي، وتجربة أولية للنشاط الجنسي تجهيزاً للممارسة الطبيعية